مجلة الدراسات الفقهية والقضائية • مجلد: 07، عدد: 01 (2021م) • ص ص93 – 124
EISSN 2588-2481 - ISSN 2477-9806

القدس وسياسة التهويد

Jerusalem and the politics of Judaization

Dahia Abdellatif

د. عبد اللطيف دحية *
كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ جامعة المسيلة ـ الجزائر
abdellatif.dahia@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2021/03/05 تاريخ القبول: 2021/03/08 تاريخ النشر: 2021/03/30

ملخص: تعتبر "القدس" المدينة الأكثر أهمية في العالم، وهي تعيش اليوم فصلا آخر من آلامها ومآسيها، فقد بدأ تسلل الصهاينة المهاجرين إليها في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، واستمرت المعاناة إبان الاحتلال البريطاني، واحتلّ الصهاينة الجزء الأكبر منها عام 1948، وأكملوا احتلال ما تبقى منها بنجاح مشروعهم التوسعي عام 1967، تهدف هذه الدراسة إلى توضيح المخطط الصهيوني لتهويد القدس سواء من خلال التهويد الجغرافي، التهويد الديموغرافي أو التهويد القانوني.

الكلمات المفتاحية: القدس؛ هجرة الصهاينة؛ التهويد؛ الوضع القانوني للقدس.

Abstract : Jerusalem, is considered the most important city in the world, today it lives another chapter of pain and tragedies, the infiltration of Zionist immigrants began in the last period of Ottoman rule, and suffering To continue during the British occupation. The Zionists occupied the majority of them in 1948, and completed occupation of the rest of it with the success of its expansionist project in 1967. This study aims to clarify the Zionist plan for Judaising Jerusalem either by geographical Judaisation, Judaization or Judaic Judaisation.

Keywords: Jerusalem; Zionist immigrants; Judaization; The legal status of Jerusalem.

*المؤلف المراسل.

1. مقدمة

تهويد القدس أولا و آخراً، هو ذلك الحلم الإسرائيلي الذي لن تتراجع عنه إسرائيل، ففي القدس بدأ المشروع الاستيطاني اليهودي، وبالقدس يستكمل حلقاته الأهم، والقدس هي كما يقولون قلب الصهيونية، أو هي جوهر المشروع الصهيوني ومآله الأخير، الديني والسياسي.

إن الصهيونية فكرة علمانية يهودية، وهي كناية عن مشروع إقامة وطن قومي يهودي وقد استغلت النصوص الدينية الغامضة في التوراة، حتى تدفع يهود العالم إلى التوافد إلى ما سمي بأرض الميعاد ولما كانت النصوص التوراتية مع ما تنطوي عليه من تنبؤات وما توحي به من تفسيرات مختلفة، تلتقي مع أفكار بروتستانتية معينة، تنتظر ظهور المسيح مرة أخرى، في آخر الزمان، عند ذلك اجتمعت التبريرات الدينية مع المصالح السياسية، لتعطي دفعاً هائلاً لمشروع إقامة الكيان الصهيوني بالاستفادة من المعطيات الدولية غير المتوازنة آنذاك.

غير أن الادعاء بحقوق يهودية تاريخية في القدس كما في فلسطين، كانت تعوزها الوقائع والأرقام، والحديث عن يهودية القدس لا يستقيم من دون وجود يهودي كثيف ومستقر من أجل ذلك، كان التنافس المحموم بين زعماء الصهيونية، لاغتنام كل فرصة ممكنة للسيطرة على كل دونم متاح من الأرض، بجميع الوسائل، كرها أو طوعاً بالخداع والحيلة أو بالتفاوض، لا فرق ما دامت النتيجة ستكون واحدة.

لقد مضى أكثر من قرن كامل منذ أن انعقد المؤتمر الصهيوني الأول في بال بسويسرا، والواقع أن الاستيطان في القدس قد انطلق قبل عام 1897، بستين عاماً، وان كان بخطوات، قليلة وخجولة، على يد ممولين يهود متحمسين أمثال مونتيفيوري روتشيلد، ففي عام1827، بدأت رحلات عملية لإقامة أحياء يهودية في القدس وفي الفترة الممتدة بين عامي 1842 و1897، أقيمت أحياء وكُنس عدة، وبنيت 27 مستوطنة في منطقة القدس وما حولها، أحداهن أنشئت بطريق

الخداع، عام 1859، إذ قيل وقتها إن المنشآت لبناء مستشفى، ولكن الحقيقة أنها كانت مساكن شعبية لليهود وتم بناء أحياء يهودية على امتداد الطرق المؤدية إلى بوابات المدينة الغربية والشمالية والجنوبية، وجرى ذلك تحايلا على القانون وبمساعدة من القنصل البريطاني في القدس فلم تدخل القوات البريطانية مدينة القدس يوم 11 كانون الأول /ديسمبر 1917، إلا وكانت المرحلة الأولى قد نُفذت، لمحاصرة القدس وتحقيق الأكثرية اليهودية فيها.

1. 1. أهمية الموضوع:

تعيش القدس اليوم فصلا آخر من آلامها ومآسيها، هو الأخطر في تاريخها، فقد بدأ تسلل الصهاينة المهاجرين إليها في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني، وتغلغلوا فيها إبان الاحتلال البريطاني، واحتلّوا الجزء الأكبر منها مع عام 1948، وأكملوا احتلال ما تبقى منها بنجاح عدوانهم التوسعي عام 1967، ومازالوا في مشروعهم التهويدي لغاية اليوم.

1. 2. أهداف الدراسة:

- تقديم وصف موضوعي، وتحليل قانوني وسياسي، يكشف حقيقة المخططات الإسرائيلية الرامية إلى تهويد القدس أرضا وشعبا، تاريخا ودينا، ثقافة واقتصادا، عبر إجراءات شاملة ومتكاملة مسّت جميع المجالات، وفق مخططات دقيقة وتنفيذات مرحلية تراعي ظروف الزمان والمكان داخليا وخارجيا منذ بداية الحلم الصهيوني المؤسساتي.
- بيان أهمية القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، والأخطار المحدّقة بها في ظل التهويد المتسارع، والاتفاقات المعقودة التي تحاول فصل القدس عن القضية الفلسطينية، وإخراجها من العملية السياسية الجارية حاليا أو مستقبلا.
- إبراز الموقف السياسي الدولي والإقليمي من تهويد القدس، وتوضيح أهم الإجراءات المتبناة في ذلك، ومدى أثرها في وقف هذا التهويد.

1. 3. منهج الدراسة:

أُعتمد بالأساس للإجابة عن الإشكالية السابقة على المنهج الوصفي التحليلي،

حيث يتمّ عرض الوقائع والأحداث مقرونة بالتحليل والتعليل والاستنتاج بالقدر الذي يخدم الفكرة وأهدافها، مع الاستعانة بالمناهج العلمية الأخرى كلما تطلبت فقرات البحث ذلك، فكان المنهج الاستقرائي عند استحضار النصوص والوثائق والأرقام تحليلا وتفسيرا، والمنهج التاريخي عند الإبحار عبر آلاف السنين من تاريخ القدس استحضارا واستنطاقا.

1. 4. الدراسات السابقة:

ومن أهمّ الدراسات العربية التي تستحق الذكر والثناء هنا بما حوته من معلومات وتحليلات دقيقة وموضوعية: تهويد القدس **لعارف موسى فارع الوريكات**، والقدس في الصراع العربي الصهيوني **لمحمد عوض الهزايمة**، وباللغة الانجليزية القدس **لهنري كتن**.

مع الإشارة إلى أن الدراسة الأولى ركّزت على كيفية تهويد الأملاك المسيحية الأرثوذكسية في القدس، بينما الثانية غلب عليها البعد السياسي.

1. 5. إشكالية الدراسة:

ومن هنا تثور عدة تساؤلات لعلّ أهمها: ما هي مظاهر السياسة الإسرائيلية لتهويد القدس؟ وفيما تتجلّى أهم مراحل تنفيذ السياسات الاستيطانية في القدس؟ وما هو مستقبل سياسة التهويد في ظل الصمت العربي و الدولي؟

1. 6. الخطة:

للإجابة عن الإشكاليات اتّبعنا الخطة التالية:

المبحث الأول: سياسة التهويد الجغرافي و الديمغرافي

المطلب الأول: سياسة التهويد الجغرافي

المطلب الثاني: سياسة التهويد الديمغرافي

المبحث الثاني: سياسة التهويد القانوني

المطلب الأول: قوانين ضمّ القدس

المطلب الثاني: الإجراءات الإدارية لضم القدس

2. المبحث الأول: سياسة التهويد الجغرافي و الديمغرافي

يشكّل التهويد الجغرافي الركيزة المادية لتهويد القدس، فبدون امتلاك الموارد الطبيعية، وأهمها الأرض، فليس هناك حديث عن سيادة حقيقية، ولا عن عاصمة يهودية أبدية لإسرائيل. ولذلك عملت الحركة الصهيونية والسلطات الإسرائيلية لامتلاك الأراضي في فلسطين عامة والقدس خاصة، وذلك بشتى الأساليب والطرق، وتحت مختلف الألفاظ والأسماء حتى صارت معظم مساحة القدس وضواحيها بحوزتها، كما أنّه لا يخفى ما تقوم به سلطات الإحتلال الإسرائيلي من إجراءات بغية إفراغ القدس من سكانها الأصليين و استبدالهم بمستوطنين فيما يعرف بالتهويد الديمغرافي.

لذلك سوف نتحدث في هذا المبحث ضمن المطلب الأول عن سياسة التهويد الجغرافي للقدس، تاركين المطلب الثاني لتبيان سياسة التهويد الديمغرافي.

2. 1. المطلب الأول: سياسة التهويد الجغرافي

مسّت سياسة التهويد الجغرافي الإسرائيلي عدة جوانب، فمن تغيير لمعالم البلدة القديمة(الفرع الأول)، إلى محاولة إحكام السيطرة وتغيير الأسماء للمعالم القديمة (الفرع الثاني).

2. 1. 1. الفرع الأول: تغيير معالم البلدة القديمة

تمر البلدة القديمة في القدس بظروف خاصة، استباحت فيها الدولة العبرية كل مكوناتها، وأحدثت تغييرات كبيرة مست الحجر والبشر، وعلى الرغم من إعلان المدينة تراثا حضاريا عالميا تجب حمايته فإن سلطات الاحتلال أمعنت في تغيير المشهد الحضاري والتاريخي للمدينة.

ففي عام 1967 أزالت سلطات الاحتلال حي المغاربة، وأصبح أثراً بعد عين، محدثةً خراباً أثرياً وتاريخياً في هذه المنطقة، وبعدها مباشرة بدأت إزالة أجزاء من حارات الشرف، والميدان، والعلم، لإقامة أبنية جديدة ذات نمط معماري جديد دمج بين القديم والحديث، كما أحدثت تغييراً كبيراً في البناء التاريخي الذي تمت المحافظة عليه خلال قرون ماضية من الحكم العربي والإسلامي[1].

ومسحت معالم تاريخية، ومساجد، وزوايا، ومقامات لها ارتباط بالعقيدة الإسلامية، ووضعت بدلاً منها كنُسا ومعابد يهودية، لتبدأ مرحلة جديدة من الرواية اليهودية التوراتية لخلق تاريخ جديد مرتبط ارتباطاً قوياً بالهدف السياسي باعتبار القدس كاملة تحت السيادة وعاصمة لدولة واحدة وهي الدولة العبرية، مستعملةً أسماء جغرافية عبرية لأسماء عربية لتأكيد هذه الرواية.

وفي إطار هذه السياسة، صادقت اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء على مخطط لتوسيع ساحة النساء في ساحة البراق المجاورة لباب المغاربة (باب النبي)، حيث سيتم إعداد الفراغات في المباني التي توسع عليها بجانب الساحة، لاستخدام المصلين اليهود.

2. 1. 2. الفرع الثاني: إحكام السيطرة وتغيير الأسماء للمعالم

يعتقد صموئيل رابينوفتش -وهو رئيس اللجنة الوزارية لشؤون باب المغاربة- أن هذا سيؤدي إلى إنهاء قضية إعمار الجسر المؤدي إلى الحرم القدسي من اتجاه باب المغاربة، وتقوم سلطة الآثار الإسرائيلية بحفر نفق تحت الحي الإسلامي بالبلدة القديمة، حيث سيربط هذا النفق الذي يمر تحت منازل الحي الإسلامي بنفق حائط البراق.

لإحكام السيطرة الإسرائيلية على المدينة، أعلن عن مخطط يهدف إلى تعزيز هذه السيطرة على القدس الشرقية خاصة البلدة القديمة والمسجد الأقصى المبارك والأماكن والمقدسات المسيحية وتحويلها إلى مرجعية وإدارة إسرائيلية تتولى الإشراف عليها وعلى ما يسمى "الحوض المقدس"، مستخدمة أسماء عبرية توراتية لتوثيق الرواية الإسرائيلية[2].

ويشمل المخطط الجديد العديد من المشاريع الاستيطانية الهادفة إلى نزع السيطرة عن الأراضي التابعة للأوقاف الإسلامية والمسيحية وتحويلها إلى دائرة يجري استحداثها من قبل الحكومة والبلدية ولجنة تطوير البلدة القديمة ودائرة ما يسمى "أراضي إسرائيل".

وفي تطور خطير، صادقت منظمة اليونسكو في مؤتمرها المنعقد في كندا

بالسماح للسلطات الإسرائيلية بالإشراف والمسؤولية على باب المغاربة، في حين رفضت اللجنة المحلية للتخطيط والبناء التابعة لبلدية القدس جميع الاعتراضات على خطة جسر باب المغاربة، وتمت الموافقة على جسر قصير نسبياً.

وتقترح الخطة إقامة جسر يستند إلى عدة أعمدة، ويتيح هذا الجسر دخول ثلاثمئة شرطي دفعة واحدة إلى ساحة الحرم، وإجراء تغيير كبير في التوازن المحيطي الحساس في منطقة الحرم الشريف ومحيطه، ويسعى إلى إحداث تغير جوهري في التنقل والحركة في هذه المنطقة، وقلب الوضع القائم منذ عام 1967، وفتح المجال لتدفق اليهود بأعداد كبيرة إلى باحات المسجد بعد أن تم إعلان المنطقة ساحات عامة أطلق عليها اسم "جبل الهيكل"، وتبين من الإحصاءات بأن الأملاك العائدة إلى العرب تعادل 84% من مجموع الحي الذي صودر عام 1968.

كما استمرت الحكومة الإسرائيلية في سياسة التهويد بإعلانها افتتاح كنيس في البلدة القديمة ضمن مخططها لإقامة عشرة كنس، من أجل وضع بصماتها اليهودية على التاريخ الإسلامي والعربي بإقحامها هندسة معمارية جديدة تتعلق بإحداث تغيير على المشهد التاريخي للبلدة القديمة، وتم الانتهاء من إقامة كنيس يهودي في "حارة الشرف، الميدان" له قبة مقببة مقابل قبة المسجد الأقصى لتكون جزءاً من الصورة العامة للمدينة.

وشرع الاحتلال في إقامة كنيس آخر أكبر لليهود الشرقيين "تفئيرت إسرائيل"، كما افتتح أخطر متاحف التهويد في البلدة القديمة، يشرف على إدارته غلاة المستوطنين، ويقع هذا المتحف الجديد في قلب القدس القديمة، ويهدف إلى تأكيد ما يسميه القائمون عليه "التاريخ اليهودي لمدينة القدس" عبر أحد الرموز اليهودية الكبيرة، وهو الملك داود، الذي يحتل جزءاً رئيسياً في الكتاب المقدس، وهو أيضا واضع كتاب المزامير[3].

وصادقت بلدية الاحتلال في القدس على تسمية الشوارع في البلدة القديمة والقدس الشرقية بأسماء عبرية ذات دلالات توراتية، في خطوة لتهويد المدينة

وفرض الطابع اليهودي عليها عنوة، ومن بين الأسماء التي صادقت عليها بلدية الاحتلال ما يوضحها الجدول التالي:

الاسم باللغة العربية	الاسم باللغة العبرية
حارة الشرف	الحي اليهودي
عقبة الخالدية	الحشمونائيم
الواد	هجاي
المناضلين	شارع هايهوديم
طريق الميدان	مسكاف لداخ
عقبة أبو مدين	طريق هاكوتيل
عقبة غنيم	شارع شوني هلشوت
شارع عمر بن الخطاب	شارع بيتي مهاسي
شارع نمَر	شارع تفيئيرت إسرائيل
طريق حارة الشرف	شارع هلوت رابي يهودا
درج الطابونه	شارع بلوجات هاكوتيل
طريق سوق الحصر	حباد
شارع خان الزيت	بيت حباد
طريق المجاهدين	شعار هآريوت
عقبة القادسية	شعار ها براخيم
عقبة التكية	معلوت همدرشاه
جبل الزيتون	هارهمشحاة
حي البستان	شيرهمعلوت
راس العمود	معاليه هزتيم
وادي الربابة	وادي هنوم
وادي حلوة	عيردافيد
الصلدوحة	ديرخ هاعوفيل

إن مراحل تهويد الأسماء الجغرافية، والمواقع الأثرية داخل مدينة القدس، تعدّ المرحلة ما قبل الأخيرة لحسم الصراع على القدس سياسياً وتاريخياً ودينياً للصالح الإسرائيلي، بوصفها عاصمة أبدية، مستخدمةً كل الأدوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

2. 2. المطلب الثاني: التهويد الديمغرافي

ركّزت السياسة الإسرائيلية في هذا المجال على استقدام اليهود وتشجيعهم على التوطن في القدس بأعداد كثيفة لإيجاد أغلبية يهودية فيها، وفي المقابل إفراغ المدينة من الوجود الفلسطيني فيها أو على الأقل تقليصه إلى الحد الأدنى الممكن، بشتى الوسائل والأساليب حتى ولو كانت قهرية.

2. 2. 1. الفرع الأول: الاستيطان

يتصدر الاستيطان الأولويات الصهيونية كأداة هامة وممارسة عملية للنهج الفكري الذي تقوم عليه النظرية الصهيونية مدعمة بكل الوسائل التي من شأنها تغيير الواقع من خلال التصرفات المكرسة بأعمال البناء والإنشاءات واستقدام المهاجرين اليهود، ليكون لهم الغلبة الديموغرافية على المساحة الجغرافية التي يقيمون عليها.

فما كان لإسرائيل أن تظهر إلى حيز الوجود لولا التحويلات الجوهرية لسكان فلسطين وأهلها ، فتغيير الطابع العربي للأرض يتابع حاليًا في الضفة الغربية وغزة رغمًا عن أهلها الأصليين ، أما الوسائل المتبعة في ذلك، فتتمثل في إنشاء شبكات رئيسة لمستعمرات يهودية.

أولا: مراحل الاستيطان في القدس

بقيام الدولة الإسرائيلية في فلسطين توفرت الفرصة لليهود لتحقيق مخططاتهم الاستيطانية في القدس بعيدا عن العراقيل السابقة، وفي إطار التنظيم والرعاية من دولتهم. وفي ضوء المنعطفات الفارقة لهذه الفترة المستمرة نتناول الاستيطان في المدينة في النقاط التالية:

1-) الاستيطان في القدس بين 1948-1967م

مع انتهاء الحرب العربية الإسرائيلية الأولى تمكّنت القوات الإسرائيلية من احتلال84,13 % من المساحة الكلية لبلدية القدس، حيث سيطرت على الأحياء العربية بالقدس الغربية كاملة،وهجّرت سكانها ومنعتهم من العودة، واستولت على أملاكهم،وهدمت القرى التابعة للمدينة كلفتا والشيخ بدر ودير ياسين وعين كارم والمالحة وغيرها، ووسّعت حدود بلدية القدس الغربية عدة مرات، حتّى وصلت إلى 37100 دونم.

وبالتالي تولدت ظروف أكثر ملاءمة للاستيطان اليهودي، فوجّهت السلطات الإسرائيلية عددا كبيرا من المهاجرين اليهود للاستيطان في المدينة، وقد تمّ استيعابهم في المساكن العربية المهجّر أهلها، وفي المعسكرات التي خلفها الجيش البريطاني مؤقتا إلى غاية بناء مستوطنات جديدة لهم. وهو ما رفع عددهم في المدينة إلى 197 ألف قبيل عدوان 1967م[4].

وأمام التدفق الكبير لليهود نحو المدينة أسرعت السلطات الإسرائيلية في بناء العديد من المستوطنات، والتي قاربت الخمسين مستوطنة[5]، مع التركيز على المستوطنات التعاونية الزراعية لربط المهاجرين بالأرض حتى يتعمق انتماؤهم إلى دولتهم الجديدة، وكذا زيادة الإنتاج الزراعي حتى يتلاءم مع أعداد المهاجرين المتزايدة[6].

فكان من أهم المستوطنات لهذه الفترة "راما ترزائيل" في جبال القدس على أراضي قرية بيت أم الميس، و"عين هاكرم" في جنوب غرب القدس على أرض قرية عين كارم، و"شوريش" في أراضي قرية "ساريس" على طريق القدس تل أبيب، و"تسوفاه" على أراضي قرية صوبا، و"بيت منير" و"نتيف هلميدهاي" و"اشتاؤل" و"عميناداف" و"جعفاتيعاريم" و"ناحام" في منطقة القدس، و"بيت نيقوفة" على بعد 12 كلم من القدس على طريق تل أبيب، و"كفار دانئيل" على سفوح تلال القدس، و"تسيلافون" على أراضي قرية فار على سفوح جبال القدس، و"كفار زخارياه" على أراضي قرية زكريا جنوب غرب القدس،

و"شعالييم" قرب اللطرون على طريق القدس تل أبيب، و"سدوتميخاه" على جبال القدس، و"روجلت" على سهول جبال القدس، و"بيت فيحان" في أعلى منطقة بالقدس، وفيه مبان حكومية وأكاديمية دايميت العلمية والمقبرة العسكرية[7].

2-) الاستيطان في القدس بين 1967 و1993م

لقد دعا " بن غوريون" في 8 جوان 1967 إلى الإسراع في توطين 20 ألف أسرة يهودية على الأقل في المنطقة المحيطة بالقدس ولو في الأكواخ،لإنهاء إلى الأبد كل حديث حول فكرة التدويل، لهذا صار منذ ذلك الحين الاستيطان على رأس المهمات المركزية للحكومات المتعاقبة، حيث أولته عناية خاصة، تجلى في القرارات والتصريحات الرسمية، والخطط والميزانيات المتعددة، كما تجسد في الممارسات الفعلية على أرض الواقع توسيعا وإنشاء.

ورغم أنّ الاستيطان قد شمل جميع المناطق العربية المحتلّة عام 1967، إلّا أنّ زخمه كان بالقدس الشرقية نظرا لأهميتها السياسية والأمنية و الاستراتيجية، واستكمالا لتهويدها كالقدس الغربية، بدليل أنّ الحكومة خصصت قبل قرار الضمّ 10 مليون ليرة إسرائيلية للبدء في استيطان المدينة، ولم تمض سنة من بداية الاحتلال حتى وصل المبلغ إلى 350 مليون ليرة إسرائيلية لإنشاء مختلف المشاريع العمرانية[8].

وأقرّت الحكومة في جويلية 1967مالخطة التي أعدّها " يهودا تميز" لسياسة البناء في القدس الشرقية[9]، للسنوات الخمس القادمة، والتي ركّزت على تطويق المدينة عن طريق خلق التحام في المرحلة الأولى بين شطري المدينة من الشمال والجنوب[10].

3-) الاستيطان بعد اتفاقات أوسلو لعام 1993م

حرصت إسرائيل على مدار خمس وعشرين سنة من الاحتلال على السيطرة الاستيطانية من خارج مركز المدينة والمحافظة على الفصل بين مختلف الجماعات الدينية والقومية في المدينة، فالمستوطنات الجديدة أحاطت

بالتجمعات السكنية العربية بدلا من أن تخترقها، إلّا أنّه مع بداية التسعينات بدأ نهج جديد باستهداف الأحياء العربية الصرفة مثل سلوان وجبل الزيتون ووادي الجوز والشيخ جرّاح، وحتى داخل الأحياء الإسلامية والمسيحية في البلدة القديمة من خلال شراء البيوت والأرض أو باحتلال المواقع بطرق أخرى؛ وقد بيّن هذا النهج وزير الإسكان "أريئيل شارون" في أواسط 1992م حين قال: " لقد وضعنا لأنفسنا هدفا أن لا نترك حيا واحدا في القدس الشرقية بلا يهود، وهذا هو الشيء الوحيد الذي يمكنه أن يضمن مدينة موحدة تحت السيادة الإسرائيلية"[11]، بالإضافة إلى سدّ الثغرات بين المستوطنات القائمة سواء بتوسيع القائم منها أو بخلق مستوطنات جديدة[12].

وبالتالي بدأت مرحلة اختراق الأحياء العربية تنفذ، وتأكّد هذا النهج مع وصول "ايهود أولمرت" في نوفمبر 1993 إلى رئاسة المجلس البلدي للقدس، وهو من المحبذين لإقامة مشاريع سكنية يهودية في الأحياء التي ظلت إلى ذلك الوقت عربية صرفة مثل الشيخ جراح والطور؛ ومن هنا بدأت ميزة الفصل السابقة تتبدد وتزول، وخاصة أنّ جماعات الاستيطان قد تمكنت خلال المرحلة السابقة من الاستيلاء على أكثر من ثلاثين عمارة بعضها يحتوي على عدة شقق، إضافة إلى ثلاثين موقعا آخر كان سيتم الاستيلاء عليها، وهو ما يهيئ لهم موضع قدم في البلدة القديمة يصعب إزالته أو التقليل من شأنه[13].

ورغم أنّ سنة 1993 كانت بداية رسمية لعملية السلام من خلال توقيع "اتفاقات أوسلو" وما تبعها من تفاهمات بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، إلّا أنّها فشلت في وقف الاستيطان ومنع مصادرة الأراضي في قلب المدينة أو على امتداد حدودها[14]، بل إنّ تأجيل ملف القدس والمستوطنات إلى مرحلة المفاوضات النهائية كان كسبا للوقت قصد تكريس الأمر الواقع أكثر فأكثر، خاصة وأنّ هذه الاتفاقات لم تنص على شيء صريح يمنع استمرار إحداث التغيرات المختلفة في القدس ومحيطها، ولذلك وجدت بعض الدراسات أنّ الاستيطان بعد مؤتمر مدريد واتفاقات أوسلو تضاعف في القدس بنسبة 200%[15]، وأنّ 55 % من المستوطنين قدموا إلى المدينة بعد عام 1992م[16]،

واستمر توسيع المستوطنات بحيث لم تبق مستوطنة دون أن تستولي على مساحات جديدة تفوق حجمها الأصلي من الأراضي المصادرة[17]، ولتحاصر بذلك آمال الفلسطينيين في استرداد هذا الجزء من القدس[18]، أو أيّ جزء منه يمكن التفاوض عليه[19].

وتمّ عام 1994م بناء كل من مستوطنة "ريخس شعفاط" على أراضي شعفاط وبيت حنينا، ومستوطنة "هار شموئيل على أراضي النبي صموئيل والجيب وبير نبالا وبيت حنينا. ومستوطنة "هار حوما" على أراضي جبل أبوغنيم عام 1997م.

وبعودة "نتنياهو" إلى رئاسة الحكومة بداية أفريل 2009م انتعش الاستيطان بشكل كبير، بما يحقق إخراج المدينة من ملف التفاوض نهائيا خاصة في ظل الجمود الذي وصلت إليه العملية السلمية برمتها، وفي ظل الضوء الأمريكي الذي يتضمن "أنّ الحقائق ستؤخذ بعين الاعتبار في المرحلة النهائية"[20]، وقد أكّد هذا التوجه "نتنياهو" نفسه قبيل انتخابات 2013م قائلا "بأنّه في حالة فوزه بالانتخابات لن يقدم على تفكيك أيّة مستوطنة"، وقد فاز.

ثانيا: صورة القدس في ظل الاستيطان

إن عدد المستوطنات في القدس حسب إحصائيات مركز أبحاث الأراضي 29 مستوطنة، 14 منها في الجزء المضموم من القدس، أي ما يسمى حدود القدس الشرقية، وتنتشر هذه المستوطنات في محافظة القدس على شكل تجمعات استيطانية مكثفة تتخذ الشكل الدائري حول المدينة وضواحيها ممثلة بمراكز استيطانية كبيرة المساحة.

سعت "إسرائيل" خلال العقود الماضية إلى استكمال مخططها الاستيطاني الهادف للسيطرة الكاملة على مدينة القدس، وعملت على تحقيق ذلك من خلال توسيع ما يسمى بحدود القدس شرقاً وشمالاً، وذلك بضم مستوطنة "معاليه أدوميم" التي يقطنها حوالي 35 ألف مستوطن، كمستوطنة رئيسية من الشرق، إضافة إلى المستوطنات العسكرية الصغيرة مثل "عنتوت، ميشور، أدوميم،

كدار، كفعات بنيامين" من الجهة الشرقية، "والنبي يعقوب، كفعات زئيف، والتلة الفرنسية، كفعات حدشا، كفعات هاردار" من الشمال.

إن السياسة التي اتبعتها "إسرائيل" أدت إلى مضاعفة عدد المستوطنين، وفي نفس الوقت قللت نسبة السكان الفلسطينيين الذين يشكلون ثلث سكان القدس أي حوالي 220 ألف نسمة بما فيها الجزء المضموم 380 ألف نسمة، مع العلم أن عدد المستوطنين في مدينة القدس يساوي عدد المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة (180 ألف مستوطن).

عملياً فإن ضم مستوطنة "معاليه أدوميم" إلى حدود البلدية أضاف 35 ألف مستوطن إلى عدد المستوطنين الموجودين في الحزام الإستيطاني حول القدس، وبذلك يصبح أكثر من 200 ألف مستوطن يسكنون داخل حدود البلدية، إضافة إلى المستوطنات الشرقية التي تضاعف العدد إلى 400 ألف يهودي في القدس الغربية.

2. 2. 2. الفرع الثاني: إفراغ القدس من سكانها الفلسطينيين

عمدت سلطات الاحتلال إلى تبني سياسة ديمغرافية تعمل للحدّ من النمو العددي والعمراني الفلسطيني فيها،[21] بحيث لا يتجاوز الوجود الفلسطيني في المدينة 12 % في سنة 2020، وتطهير كلي للمدينة منه عام 2050[22]. وتقوم هذه السياسة على استراتيجية السيطرة والتجاهل، بشتى الوسائل التي تقتلعهم من أرضهم وتجبرهم على مغادرة المدينة والتخلي عنها.

وبناء عليه نتناول أهم الوسائل والطرق المستعملة التي تحقق بها إسرائيل استراتيجيتها لتفريغ المدينة من السكان الفلسطينيين، وذلك من خلال ، (أولا) الإبعاد، و (ثانيا) قطع صلة الفلسطينيين بالقدس.

أولا: الإبعاد

نتناول هنا صورتين للإبعاد الذي مارسته السلطات الإسرائيلية، الصورة الأولى هي الطرد والتهجير، والصورة الثانية وهي سحب الهويات.

1- الطرد والتهجير

بما أنّ الهدف هو محو الوجود العربي في القدس، فقد قامت الإدارة العسكرية للمدينة منذ البداية بعمليات إبعاد جماعية وفردية، فاعتقلت عشية دخولها المدينة المئات من السكان، وروّعت الآخرين في عمليات اقتحام للمنازل وتفتيشها وتحطيم محتوياتها ونهبها، وشجّعت المغادرين منهم، وقدّمت لهم تسهيلات وإغراءات[23] في عملية خططت لها، وأسفرت عن طرد حوالي 60 ألف عربي من القدس من ضمن 200 ألف فلسطيني تم طردهم بالقوة إلى الأردن،[24] وهو ما كشف عنه " حاييم هير تسوغ HayyimHirstog" في نوفمبر 1991م، وأكّده " عوزي ناركيس" القائد العام في القيادة الوسطى[25].

كما قامت السلطات الإسرائيلية فور السيطرة على المدينة بتدمير ومسح عدد من الأحياء السكنية العربية، كحي المغاربة التاريخي والمنازل الملاصقة للمسجد الأقصى، ومن ثم عملت لإجلاء سكان هذه الأحياء والمنازل إلى خارج المدينة، والبالغ عددهم حوالي 6500 فلسطيني[26].كما قامت في 25 جوان 1969م بأمر من قائد المنطقة الوسطى بطرد 105 أشخاص من حي السلسلة و الواد، و10 عائلات من حي القرمي، و5 عائلات من عقبة الخالدية بحجة أنّهم يسكنون أملاكا يهودية[27].

كما صادقت الحكومة الإسرائيلية في جوان 2013م على ترحيل آلاف اللاجئين الفلسطينيين البدو المهجّرين عام 1948م، والذين يعيشون في أراضي بلدة أبوديس في محيط القدس، وقد هدمت سلطات الاحتلال بعض مساكن عرب الجهّالين في منطقة الجيب شمال غرب القدس، وأبلغت باقي العائلات البدوية القريبة من الموقع بإخلاء منازلهم والرحيل عن المنطقة، ويبلغ السكان البدو من عرب الجهّالين والكعابنة المنتشرين على تلال القدس الشمالية والشرقية والغربية حوالي 7500 نسمة تنوي سلطات الاحتلال ترحيلهم من المنطقة ضمن مخططات التطهير العرقي للبدو[28].

2- سحب الهويات

قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 بإحصاء السكان العرب في

القدس وصنفتهم على أنّهم " مقيمون دائمون" في دولة إسرائيل حسب قانون الجنسية الإسرائيلي لعام 1952؛ وبالتالي حصلوا على الهوية الزرقاء الإسرائيلية[29]التي تمنحهم حق الإقامة الدائمة فقط، مع وجوب الالتزام بشروط الإقامة في الدولة أسوة بالأجانب القادمين إليها من الخارج، وإلّا تعرضوا لإلغاء حق الإقامة الدائم[30]. وهو ما يعني أنّ إسرائيل تنظر إلى الفلسطينيين المقدسيين على أنّهم مهاجرون، رغم أنّهم السكان الأصليون والإسرائيليون المحتلّون هم الوافدون[31].

كما يفقد المقدسيون الذين هم خارج الوطن للدراسة أو العمل حق الإقامة في المدينة، أو المتجنسون بجنسيات أخرى، أو كل مقدسي وعائلته لا يتمكن من إثبات مكان سكناه في الماضي والحاضر في مدينة القدس، وقد دفعت هذه الإجراءات حتى عام 2007أكثر من 40 ألف مقدسي كانوا خارج المدينة إلى العودة إليها رغم الظروف الصعبة التي تنتظرهم بسب سياسات الاحتلال، سواء من ناحية الاكتظاظ السكاني أو التعليمي أو من ناحية التكاليف الاجتماعية والاقتصادية التي يوجدها الانتقال كالضرائب الباهظة وصعوبة الزيارات الأسرية[32].

ثانيا: قطع صلة الفلسطينيين بالقدس

من أجل قطع القدس اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا عن امتدادها الطبيعي بالضفة الغربية، وتغيير نظرة الفلسطينيين في الضفة للقدس عملت السلطات الإسرائيلية لإغلاق المدينة في وجه الفلسطينيين من الضفة الغربية، وتقليل دخولهم إليها، وذلك عن طريق نظام الإغلاق ثم تطوّر بشكل مريع مع الجدار العازل.

1-الإغلاق:

الهدف من سياسة الإغلاق هو تغييب القدس عن عقول الفلسطينيين في الضفة الغربية والقطاع لنسيانها، بمنعهم من دخولها، والتحول في مجال الحصول على الخدمات إلى مراكز بديلة كرام الله وبيت لحم؛ وبالتالي تصير

القدس مركزا ثانويا في أعينهم، ممّا يسهم في تغيير نظرتهم إليها باعتبارها عاصمة فلسطين، ولا يبقى لها من ذلك إلا المكانة الدينية[33].

ومع بدء عملية السلام عام 1993م ازدادت عملية الفصل بين مناطق الضفة والقدس، مع العلم أنّ القدس كانت إلى ذلك الحين الرئة الحيوية للفلسطينيين[34]، وألزمت إسرائيل كل فلسطيني يريد دخول القدس أن يحصل على تصريح خاص وإلّا تعرض لغرامة قدرها حوالي 160 دولارا أو يقبض عليه. وكانت هذه التصاريح تصلح لفترات محدودة تتراوح بين بضع ساعات وثلاثة أشهر، ويمكن رفض منحها لأسباب أمنية أو لعدم دفع الضرائب.[35]

ورغم تكرر عمليات الإغلاق خلال السنوات السابقة بسبب عملية مسلحة ضد إسرائيلي أو خوفا من عمليات مسلحة، وذلك لبضعة أيام[36]، إلّا أنّ الإغلاق الذي أعقب مذبحة الحرم عام 1994كان الأطول في تاريخ الإغلاق. وقد استمر الإغلاق بوتيرة مختلفة من سنة لأخرى ومن شهر لآخر، غير أنّ سنوات الانتفاضة رفعت عدد أيامه لتصل عام 2001م إلى 244 يوما، ورغم غياب الأسباب الأمنية (توقف الانتفاضة، وانعدام العمليات الاستشهادية) التي كانت تتذرع بها إسرائيل، إلّا أنّ الإغلاق ما يزال سياسة إسرائيلية مستمرة حتى وإن كانت الأيام أقل، فقد وصلت عدد أيامه عام 2011م إلى 31 يوما وفي عام 2012م إلى 11 يوما[37]، وهو ما يؤكد أنّ الإغلاق يتم لأسباب سياسية.

2- الجدار العازل:

شرعت الحكومة الإسرائيلية عام 2002 في تطبيق خطة إعادة التوزيع الديمغرافي بالمدينة لتحقيق الحلم اليهودي 2020، وفي فصل الفلسطينيين عن الفلسطينيين، وذلك عن طريق بناء جدار حول القدس والأراضي المحتلّة في الضفة الغربية بدوافع أمنية، لكنّ الحقيقة هي فرض الرؤية الإسرائيلية القائمة على الإبقاء على الوضع الذي تشكّل بفعل سياسة الأمر الواقع[38].

فالجدار يستعمل من الناحية العملية لإزالة الحدود البلدية بما يمهّد الطريق لإنشاء القدس الكبرى. كما أنّ احتمال تعديل الحدود البلدية لتتطابق مع حدود

الجدار هو احتمال قائم، حتى ولو كان من غير إعلان، ليدخل بذلك نحو 163 كم^{2}إلى مساحة القدس الحالية[39]. فمسار الجدار في منطقة القدس وفقا لتقرير الأمم المتحدة لعام 2007م يؤكّد خطة القدس الكبرى، إذ أنّه يدخل إلى عمق الضفة الغربية ليحيط بالمستوطنات اليهودية الكبيرة المجاورة للقدس كجيفعات زئيف شمالي القدس وغوش عتصيون جنوب غرب القدس، ومعاليه أدوميم شرقها، وهي خارج حدود البلدية. وهذا الضمّ للمستوطنات سيزيد عدد المستوطنين بالمدينة بأكثر من 100 ألف مستوطن[40].كما أن وصل المستوطنات الواقعة خارج حدود البلدية يحوّلها إلىغلاف خارجي يحمي المدينة ويؤمّنها ويحسن الدفاع عنها. وبالتالي يتمّ المزج بين الرؤيتين السياسية والأمنية الإسرائيلية[41]، فضلا عن أنّه يكشف عن العقلية الانعزالية العنصرية الصهيونية التي تأبى الاندماج مع السكان الأصليين[42].

وبالمقابل فإنّ مسار الجدار أخرج قرى ومناطق فلسطينية كثيفة السكان من الحدود البلدية مثل مخيم شعفاط، كفر عقب، سميراميس، كما عزل 22 تجمعا من قرى القدس، بتعداد سكاني يقدر بأكثر من 225 ألف فلسطيني نصفهم تقريبا من حملة هوية القدس، وهو ما يعني تلقائيا خفض عدد الفلسطينيين في المدينة، خاصة وأنّ رئيس الحكومة السابق "ايهود أولمرت" صرّح بأنّ "كل من يسكن خارج الجدار فهو خارج دولة إسرائيل"[43]، وهو ما يؤكّد الهدف الديمغرافي للجدار.

3. المبحث الثاني: سياسة التهويد القانوني

تركّز التهويد القانوني على مجموعة من الإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية التي تكرّس ضمّ مدينة القدس إلى الدولة الإسرائيلية، وبالتالي توفير الإطار والأرضية المناسبة للقيام بالممارسات التهويدية في الميادين والمجالات الأخرى.

وبناء عليه يقسّم المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول مخصص لقوانين ضمّ القدس، والمطلب الثاني للإجراءات الإدارية.

3. 1. المطلب الأول: قوانين ضمّ القدس

لتسريع الخطوات الكفيلة بضمّ القدس إلى الدولة الإسرائيلية قامت السلطات الإسرائيلية بإصدار مجموعة من القوانين التي تشكّل الإطار القانوني لتهويد الشطر الشرقي من المدينة وتكريس يهوديتها كاملة، وقد صدر بعضها عقب الاحتلال مباشرة (فرع أول)، بينما صدرت قوانين تأكيد الضمّ بعد مدة ليست بالقصيرة من الاحتلال(فرع ثان).

3. 1. 1. الفرع الأول: القوانين الصادرة عقب الاحتلال

اجتمعت الحكومة الإسرائيلية برئاسة "ليفي أشكول" بتاريخ 11 جوان 1967م للبحث في مستقبل القدس الشرقية، والكيفية التي يمكن بها ضمّ المدينة دون إثارة الموقف الدولي من عملية الضمّ[44]،وانتهتإلى تشكّيل لجنة وزارية خاصة لبحث الخطوات الكفيلة بتنفيذ الضمّ وتقديم الاقتراحات لتسوية الوضع القانوني والإداري للقدس الموحدة، وحلّ المشكلات القضائيّة والإداريّة الناجمة عن قرار الضمّ، وتحديد معالم المنطقة الخاضعة للضمّ[45].

وقد قدّمت اللجنة ثلاثة مشاريع قوانين تمّت مناقشتها وإقرارها من قبل الحكومة بتاريخ 25 جوان، ثم قام الكنيست بتاريخ 27 جوان بمناقشة هذه المشاريع وإقرارها، وبذلك أريد للضمّ أن يكون عن طريق السلطة التشريعية في الدولة، وليس من قبل السلطة التنفيذية[46].

وهذه القوانين هي:

أولا) تعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء

تمّ تعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء لعام 1948م بإضافة مادة واحدة إليه، وهي المادة (11 ب)، والتي تنص على أن "يسري قانون الدولة وقضاؤها وإدارتها على كل مساحة من أرض إسرائيل حددتها الحكومة بمرسوم"[47]. ورغم أنّ هذا التعديل لا يذكر القدس ولا الضمّ في نصّه، إلّا أنّ ذلك من باب التمويه فقط، بدليل أنّ وزير العدل عند عرضه القانون من بين ما قال: " أنّه فضلا عن سيطرة الجيش الإسرائيلي، هناك حاجة إلى إجراء لإثبات السيادة من قبل الدولة، حتى يصبح القضاء الإسرائيلي ساري المفعول على منطقة كهذه"[48].

وبهذا منحت الحكومة نفسها وبموافقة البرلمان حق ضمّ أيّ جزء من " أرض إسرائيل"[49] إلى إسرائيل بعد إصدار مرسوم في هذا الشأن. وهو ما قامت به فعلا الحكومة في اليوم التالي، إذ أصدرت يوم 28 جوان 1967م مرسوم أنظمة السلطة والقضاء (رقم 1) لعام 1967م، والذي يحدد المنطقة التي يسري عليها قانون الدولة وقضاؤها وإدارتها.

ثانيا) تعديل قانون البلديات

يعتبر هذا القانون مكمّلا للقانون السابق، وقد تمّ التعديل بإضافة المادة "8أ" إلى القانون الأصلي، والتي تمنح وزير الداخلية الإسرائيلي صلاحية إصدار إعلان يوسّع فيه منطقة اختصاص بلدية ما بواسطة ضمّ مساحة تحددت في مرسوم صادر بموجب المادة (11 ب)من قانون أنظمة السلطة والقضاء، مع إعفائه من واجب إجراء تحقيق قبل إصدار الإعلان حسب المادة 8 من القانون الأصلي[50].كما تمنحه صلاحية تعيين أعضاء إضافيين في المجلس البلدي من بين سكان المنطقة المضمومة إلى منطقة اختصاص البلدية.

وفي اليوم التالي لسنّ القانون أصدر وزير الداخلية مرسوم "إعلان القدس"، الذي نصّ على توسيع نفوذ بلدية القدس ليشمل المنطقة التي حددها مرسوم "أنظمة السلطة والقضاء" المشار إليه سابقا، والمقدرة بـ 69.9 كم^2، والمتكونة من

القدس الشرقية والبلدات المجاورة لها ليصبح الجميع ضمن سلطة بلدية القدس الغربية[51]. وبالتالي صارت مساحة القدس بشطريها الشرقي والغربي 108.5 كم مربع[52].

وبهذه الحدود الجديدة للبلدية ضمنت السلطات الإسرائيلية المحافظة على أكثرية يهودية في المدينة بنسبة 75%، كما أوجدت وضعيات شاذة مثل بلدة "نعمان" التي ضُمّت أراضيها لحدود البلدية، بينما أُعتبر سكانها مقيمين في الضفة الغربية.

ثالثا) قانون المحافظة على الأماكن المقدسة لعام 1967

ينصّ قانون المحافظة على الأماكن المقدسة لعام 1967 على حماية الأماكن المقدسة من التدنيس أو إلحاق أيّ ضرر بها قد يعيق حرية الوصول إليها، ورغم أنّ هذا القانون لا يتطرق إلى موضوع المحافظة على الأماكن المقدسة في القدس بالذات، إلّا أنّ سنّه مع القانونيْن السابقيْن يدلّ على أنّه جاء ليكمّلهما في كل ما يتعلق بالأماكن المقدسة الموجودة في المنطقة التي جرى ضمّها[53]، وذلك حتّى تضمن حرية وصول اليهود إلى الأماكن المقدسة في القدس الشرقية، كحائط البراق(حائط المبكى)

رابعا) قانون تسويات قضائية وإدارية لعام 1968م

صدر القانون في 14 أوت 1968م، بقصد الانتقال من وضع قانوني سابق للاحتلال والضمّ إلى خضوع كامل وشامل للقوانين الإسرائيلية، بما يسهّل دمج السكان العرب المقدسيين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لإسرائيل[54]. كما تمّ بموجب هذا القانون إيقاف العمل بالنظام القانوني الأردني الذي كان سائدا في المدينة، سواء في جانبه القضائي أو المالي أو المدني.

وبهذه القوانين السابقة صارت القدس الشرقية بحدودها الموسعة حسب المنظور الإسرائيلي جزء من دولة إسرائيل، وواقعة ضمن نفوذ بلديتها، وأصبح سكانها خاضعين للقانون الإسرائيلي في شتى المجالات. فهل اكتفت بذلك؟

3. 1. 2. الفرع الثاني: قوانين تأكيد ضمّ القدس

لم تكتف السلطات الإسرائيلية بالقوانين السابقة التي ليس لها معنى سوى الضمّ، ولكنّها سنّت قوانين أخرى أكثر وضوحا وقوة تؤكّد من خلالها أنّ ضمّ القدس أمر لا رجعة فيه، وغير قابل للنقاش على طاولة المفاوضات، ويتبين ذلك من خلال القوانين التالية:

أولا) القانون الأساس "القدس عاصمة إسرائيل" لعام 1980م

حرصت إسرائيل في السنين الأولى من احتلال القدس على عدم استخدام لفظ" الضم" أو " السيادة الإسرائيلية"، واعتمدت ألفاظا مثل" بسط القانون والإدارة" الإسرائيلية لعلّها تقنع المجتمع الدولي بأنّ القوانين السابقة والإجراءات الإدارية المصاحبة لها لم يقصد منها سوى تأمين الخدمات البلدية والاجتماعية والمالية لسكان جميع أجزاء المدينة، وحماية المقدسات[55]. ورغم أنّ تلك القوانين كانت كافية لضمان السيطرة الإسرائيلية وضمّ المنطقة إليها، إلّا أنّها كشفت عن نياتها وموقفها إزاء القدس عندما سنّ الكنيست هذا القانون في 30 جويلية 1980م والمتضمن في مادته الأولى أنّ "القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل". بينما نصّت المادة الثانية منه على أنّ "القدس هي مقر رئاسة الدولة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا". كما خصّها بكل الأولويات لاسيما في نشاط دوائر الحكومة لتطويرها في الحقوق الاقتصادية والحقوق الأخرى، على أن يتم تخصيص كما ورد في المادة الرابعة منحة سنوية خاصة لبلدية القدس الموحدة من قبل الحكومة من أجل تطوير المدينة وازدهار سكانها، وحماية الأماكن المقدسة من التدنيس أو إلحاق أيّ ضرر بها أو أيّ شيء يمكن أن يؤثر على الوصول الحرّ لكل أصحاب الديانات إليها[56].

ثانيا) قوانين"منع المفاوضات بشأن أي تغيير في سيادة إسرائيل الكاملة على القدس

من أجل تحصين القانون السابق"قانون القدس عاصمة إسرائيل" تحصينا تامّا ضد التعديل أو التبديل، خاصة في ظلّ الظروف الجديدة التي أوجدتها

العملية السلمية قام الكنيست في 21 أكتوبر 1993م،بإصدار قانون يلزم الحكومة الإسرائيلية بالحصول على تأييد 80 عضوا من أصل 120 عضوا بالكنيست لإجراء أيّ تعديل على حدود مدينة القدس أو مكانتها. وعاد الكنيست في 10 ماي 1994م وتبنى قرارا شبيها بالسابق. بينما سنّفي 26 ديسمبر 1994مقانون تطبيق الاتفاق بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا (تقييد نشاط)[57]،والذي يمنع السلطة الفلسطينية من فتح أو تفعيل ممثلية لها في إسرائيل، والأمر بإغلاق مثل هذه الممثلية، ومنع أيّ اجتماع عام تدعو إليه المنظمة، إلّا بعد الحصول على تصريح خطي من الحكومة الإسرائيلية، تحت طائلة عقوبات تصل إلى عام حبس وغرامة مالية بمئة ألف شيكل لكل من يخرق هذا القانون[58].

وفي عام 1999م سنّ الكنيست قانونا جديدا تحت اسم "الاستفتاء العام" الذي يمنع بموجبه التنازل عن أيّة أراض سرت عليها القوانين الإسرائيلية"، بما يعني قطع الطريق كليا على أيّ أمل للتوصل إلى حل تفاوضي بخصوص القدس[59]، ويؤكّد أنّ الإستراتيجية الإسرائيلية نحو المدينة قائمة على عدم تجزئتها مهما يطل الزمن وتتغيّر الحكومات.

والملاحظ أنّ هذه القوانين والقرارات الصادرة من الكنيست غرضها هو التأكيد على السيادة الإسرائيلية على القدس كاملة، ومنع أيّ تفكير أو محاولة حكومية للانسحاب من أيّ جزء منها، وعرقلة عملية لكل محاولة تهدف لنقض مثل هذه القرارات، وهو الأمر الذي يتناقض حتّى ما اتفاقات أوسلو، التي جعلت القدس من قضايا الحلّ النهائي، والتي يتمّ التفاوضعليها بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، وهو ما يفهم منه أنّ الاتفاقية لا تسدّ الباب مطلقا في مسألة القدس كما تسدّه هذه القوانين، وإنّما تتركها لاتفاق تفاوضي يرضي الطرفين.

والخلاصة أنّ هذه القوانين والقرارات،[60] شكّلت الإطار القانوني النظري للضمّ، والغطاء الذي تمّت بموجبه كل المشاريع والمخططات التي مكّنت إسرائيل، وما تزال من المضي قدما في مشروع تهويد مدينة القدس وضواحيها في شتى المجالات، بما يكشف نيتها في طمس أيّ أثر للسيادة الفلسطينية على

المدينة، وإبقاء سيطرتها عليها إلى الأبد.

3. 2. المطلب الثاني: الإجراءات الإدارية لضم القدس

من أجل وضع القوانين التشريعية التي أصدرها الكنيست الإسرائيلي موضع التنفيذ، والمتعلّقة بضمّ القدس والقرى المحيطة بها للسيادة الإسرائيلية، أصدرت السلطات الإسرائيلية العسكرية والمدنية مجموعة من القرارات الإدارية التي تسهّل عملية الضمّ وتسرّعها.

وقد ابتدأت هذه العملية بإصدار الجيش الإسرائيلي في 29 جوان 1967مقبل انسحابه من المدينة لأمر عسكري يقضي بحلّ مجلس بلدية القدس الشرقية المنتخب من سكانها، وإنهاء خدمات أمين القدس وإلحاق موظفيها وأجهزتها ببلدية القدس الغربية، وبالتالي استولت البلدية الإسرائيلية على جميع ممتلكات البلدية الأردنية وأجهزتها وسجلاتها[61].

كما قامت بإلغاء جميع دوائر الإدارة على اختلافها مثل دائرة الأراضي، ودائرة الضرائب ودائرة الصحة والشؤون الاجتماعية وغيرها معتبرة جميع هذه الأعمال من مهام السلطات الإسرائيلية[62].

4. خاتمة

تجري عملية تهويد القدس منذ بدء عملية السلام وفق وتيرة متسارعة، ولاسيما في السنين الأخيرة طمعا في تحويل القدس إلى مدينة يهودية خالصة قبل إجراء أيّة مفاوضات جادة حولها؛ ليُوضع بذلك الطرف الفلسطيني أمام الأمر الواقع ويقبل به دون أن يثير معه أيّ تساؤل بشأن يهودية المدينة، وفي الوقت نفسه يقبل بأيّة تسوية تتكرم بها إسرائيل، ولهذا نجدها تُفْشل مفاوضات الوضع النهائي، ولا تتجاوب مع أيّة قرارات أو مناشدات أو جهود دولية لا تنسجم مع مخططاتها التهويدية و التي تستهدف الجانب الجغرافي للقدس و الديمغرافي وكذا الجانب القانوني و الإداري، خصوصا أنّ الموقف العربي والإسلامي في هذه الفترة يطبعه الإهمال والتراخي والتخاذل والتقصير تجاه المدينة، وبالأخص على المستويات الرسمية، غير أنّ الشيء الملاحظ هو أنّ الوجود الفلسطيني ما يزال

ينمو متشبثا بوطنه وقدسه ومقاوما رغم الأسى والمعاناة الكبيرة التي تزداد مع الأيام، ورغم بساطة الوسائل المتاحة لديه. وهو الأمر الذي يقلق الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ويعرقل تنفيذ مخططاتها، خاصة أنّ بعض الدراسات ترفع الوجود الفلسطيني في المدينة عام 2030م إلى 45% مع نضوب الهجرة الخارجية اليهودية وتنامي الهجرة العكسية، فضلا عن ضعف النمو الطبيعي اليهودي. ويتطلب من جهة أخرى دعما ماديا ومعنويا من قبل العرب والمسلمين لتقوية المجتمع الفلسطيني في المدينة وبناء مؤسسات خادمة لمصالحه وحاجاته، ومعززة لصموده ومواجهة للمخططات والمشاريع الإسرائيلية.

النتائج:

- يتقدم الاحتلال الإسرائيلي بمشروع التطهير البطيء للفلسطينيين تحقيقا للشعار الذي رفعه " أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض"، وهو يقوم بتوظيف الدين والجنس والعرق في عملية التهويد بما يضفى أنماطا من الإبادة العنيفة القائمة على القتل والتعذيب ومصادرة الممتلكات والتمييز العنصري والتهجير وغيرها، استنادا إلى نظريات بائدة في المجتمع والقانون الدوليين، كالتفويض الإلهي ونظرية الملكية أو نظريات العرق الأسمى، وغيرها.

- تعرف عملية التهويد منذ بدء عملية السلام وتيرة متسارعة، ولاسيما في السنين الأخيرة طمعا في تحويل القدس إلى مدينة يهودية خالصة قبل إجراء أيّة مفاوضات جادة حولها؛ ليُوضع بذلك الطرف الفلسطيني أمام الأمر الواقع ويقبل به دون أن يثير معه أيّ تساؤل بشأن يهودية المدينة، وفي الوقت نفسه يقبل بأيّة تسوية تتكرم بها إسرائيل، ولهذا نجدها تُفْشل مفاوضات الوضع النهائي، ولا تتجاوب مع أيّة قرارات أو مناشدات أو جهود دولية لا تنسجم مع مخططاتها التهويدية، خاصة أنّ الموقف العربي والإسلامي في هذه الفترة يطبعه الإهمال والتراخي والتخاذل والتقصير تجاه المدينة، وبالأخص على المستويات الرسمية.

وجب إبداء المقترحات التالية:

- على العرب والمسلمين شعوبا وحكومات القيام بواجباتهم الدينية والقومية

لوقف عملية التهويد بكل الطرق، بدء بوقف التطبيع مع إسرائيل بكل أشكاله، وتجميد الاتفاقات الاقتصادية والمعاملات التجارية معها، وقطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، ووقف المبادرات التفاوضية، واستخدام الإمكانيات السياسية والاقتصادية والمالية والعسكرية في دعم الصمود الفلسطيني في المدينة وفي فلسطين عامة.

- من أجل دعم صمود المقدسيين في مواجهة التهويد، وتمويل مختلف المشاريع، نقترح إنشاء صناديق مالية مخصصة للقدس ذات بعد شعبي، تشرف عليها هيئات غير حكومية ، وتعمل على تمويلها بإقرار ضرائب خاصة، أو باقتطاعات من أموال الزكاة، أو تخصيص ريع التظاهرات الرياضية أو الثقافية أو الفنية، أو بتشجيع المستثمرين والأغنياء العرب بالتبرع لها. وتكون مهمة هذه الصناديق إنقاذ الأملاك العربية والإسلامية في القدس بتولي الترميم والصيانة، وشراء العقارات المعرضة للبيع ووقفها.

- إنشاء المراكز التي تهتم بفلسطين عامة والقدس خاصة، وتعمل لتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية، من أجل ضمان التحرك الفعّال على مستوى القضاء الجنائي الدولي، ومحاصرة القادة الإسرائيليين وإحراجهم على الأقل ودولتهم أمام المجتمع الدولي.

5. الهوامش:

[1] معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي، **محسن محمد صالح وفاطمة عيتاني**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات، ، 2011، ص9.

[2] الاستيطان الصهيوني في القدس(1967-1993) القسم الثاني، **محمد رشيد عناب**، عمان، دار الفرقان للنشر والتوزيع، 1984، ص ص 58-60.

[3] الاستيطان الصهيوني في القدس(1967-1993) القسم الثاني، **محمد رشيد عناب**، المرجع السابق، ص 60.

[4] الاستيطان الصهيوني في القدس(1967-1993)،**محمد رشيد عناب**، عمان، منشورات بيت المقدس، 2001، ص57.

[5] معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي، **محسن محمد صالح وفاطمة عيتاني**،

المرجع السابق، ص10.

[6] الاستيطان الإسرائيلي في مدينة القدس في ضوء قواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، **حسن عمر حسن حسانين**، ، رسالة دكتوراه حقوق مقدمة بكلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2003، ص 44.

[7] الاستيطان الصهيوني في القدس(1967-1993)"،**محمد رشيد عناب**، المرجع السابق، ص ص 58-60.

[8] مأساة بيت المقدس، **محمود العابدي**، عمان، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، 1969، ص89.

[9] القدس المخططات الصهيونية، الاحتلال، التهويد، **سمير جريس**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، 1981، ص118.

[10] **سمير جريس**، المرجع نفسه، ص119.

[11] مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة و القطاع، **جيفري أرونسون**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996، ص ص30-34.

[12] القدس معضلة السلام، **سمير الزين ونبيل السهلي**، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، العدد 7، ص 42.

[13] قضية القدس ومستقبلها في القرن الواحد والعشرين، **ابراهيم أبو جابر وآخرون**، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ، الطبعة الثانية، 2002، ص197.

[14] **إبراهيم أبو جابر وآخرون**، المرجع نفسه، ص172.

[15] الحقوق العربية الفلسطينية في القدس ما بين الشرعية الدولية وسياسة التهويد الإسرائيلية، **هاني إلياس الحديثي وعصام فاهم العامري**، أبحاث الندوة السابعة ليوم القدس المنعقدة بين 5 و8 اكتوبر 1996، عمان، المركز الثقافي الملكي، ص324.

[16] جدار الفصل العنصري والاستيطان السياحي في المخططات المستقبلية الصهيونية لتهويد القدس، **جمال جمعة**، مجلة حوليات القدس، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 9، صيف 2010، ص12.

[17] تهويد القدس (دراسة قانونية سياسية لقضية أملاك الكنيسة الأرثوذكسية المقدسية في ضوء أحكام القانون الدولي المعاصر)، **عارف موسى فارع الوريكات**، رسالة دكتوراه، مقدمة بقسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2011، ص22.

[18] السياسة الصهيونية تجاه مدينة القدس، **عدنان أبو عامر**، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2009، ص 20

[19] الهجرة من مدينة القدس: مخاطر وآفاق للمعالجة عن كتاب، نحو إستراتيجية فلسطينية تجاه القدس، تحرير صالح جواد، **محمد عبد الله جرادات**، فلسطين، منشورات جامعة بير زيت، مركز دراسة و توثيق المجتمع الفلسطيني، شباط 1998، ص 304.

[20] تهويد القدس: محاولات التهويد والتصدي لها من واقع النصوص والوثائق والإحصاءات، **أنور محمود زناتي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2010، ص58.

[21] أخذت اللجنة الوزارية لشؤون القدس برئاسة "غولدامائير" عام 1973 توصية تقضي بأن لا يتجاوز عدد الفلسطينيين في القدس 22 % من المجموع العام للسكان.

[22] **اللجنة العربية لحقوق الإنسان، تقرير**: تهويد القدس وإغلاق مؤسسة الأقصى، تحرير فيوليت داغر، 2009، ص ص 8-12.

[23] **سمير جريس**، مرجع سابق، ص54.

[24] قدر عدد اللاجئين لحرب 1967 حسب الحكومة الأردنية في 31 ماي 1968 بـ 410248 شخصا، تلقى منهم 325 ألف مساعدة من هيئة الإغاثة والتشغيل التابعة للأمم المتحدة في الأردن. انظر: **هنري كتن**، فلسطين في ضوء الحق والعدل، مرجع سابق، ص119

[25] القدس في مشاريع التسوية السياسية 1967 – 2000، **رشيد عناب**، دار الشيماء للنشر والتوزيع، رام الله فلسطين، ط1، 2012، ص 48

[26]"The Palestian Perspectives on the Future of the West Bank and the Gaza Strip ». Ed, Paul Marantz & Janice Cross Stein, Peace-Making in the Middle East : Problems and Prospects ,**NafezNazzal**, Croom Helm, London & Sydney, 2001, pp50-51

[27] التغير العمراني لمدينة القدس وتحليل المخططات التنظيمية الإسرائيلية في المدينة، **هاشم محمد ابراهيم أبو هلال**، رسالة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي مقدمة بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، 2003، ص54.

[28] القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، **محسن محمد صالح**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، طبعة مزيدة ومنقحة، 2012، ص247.

[29] وجد المقدسي نفسه في ثلاث وضعيات قانونية مختلفة، فهو فلسطيني ولكنّه لا يحصل على ما يحصل علية سكان الضفة الغربية بموجب اتفاقات أوسلو مثل جواز السفر الفلسطيني،

وهو إسرائيلي بموجب الهوية الإسرائيلية ولكنّه لا يتمتع بحقوق المواطنة الإسرائيلية، وهو أردني خارج فلسطين لأنه يحمل جواز سفر أردني (بدون رقم وطني) ولكنّه لا يتمتع بكافة الحقوق التي يتمتع بها المواطن الأردني في الأردن، فهو في ثلاث وضعيات قانونية مختلفة، ولكنه لا يحمل أيّا من جنسيات هذه الجهات بشكل دائم أو ثابت، ولا يستطيعون السفر إلا بتصاريح خاصة من سلطات الاحتلال. انظر: معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي، **محسن محمد صالح وفاطمة عيتاني**، مرجع سابق، ص 91.

[30] تنص المادة 11 على أنّ الشخص يفقد حقه في الإقامة في الحالات التالية: إذا أقام من يتمتع بحق الإقامة خارج إسرائيل مدة سبع سنوات فأكثر، أو إذا حصل على إقامة دائمة في منطقة أو دولة أخرى، أو إذا حصل على جنسية دولة أخرى.

[31] Facts on the Ground: An Examination of Israeli Municipal Policy in East Jerusalem", in Victor Kattan, *The Palestian Question in International law* ,**Ardilmseis** , British Institute of International Comparative Law, 2008. P 344.

[32] معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي، **محسن محمد صالح وفاطمة عيتاني**، مرجع سابق، ص 87

[33] أثر سياسة الإغلاق على الأداء الوظيفي لميتروبوليت القدس الشرقية، من كتاب نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس، **محمد مطر النخال**، تحرير صالح عبد الجواد، فلسطين، مركز دراسة و توثيق المجتمع الفلسطيني، جامعة بير زيت، 1998، ص ص 350-351

[34] مشروع عنصري: إعادة تكوين مجتمع القدس، **سري مقدسي**، المستقبل العربي، العدد 375، ماي 2010، ص85.

[35] التطورات السلمية المعاصرة لقضية فلسطين في ضوء قواعد القانون الدولي العام، **خيرى يوسف مريكب**، القاهرة، دار النهضة العربية، 2006، ص 476.

[36] في حالة الإغلاق المطلق يتم إلغاء تصاريح الدخول إلى إسرائيل التي منحت للفلسطينيين من الأراضي المحتلة من أجل العمل أو التجارة أو العلاج.

[37] مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة "بتسيلم"

www.btselem.org/arabic

[38] الجدار العازل في الضفة الغربية، **حسن ابحيص وخالد عايد**، بيروت، لبنان، مركز

الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، 2010، ص 14.

[39] **ملف القدس**، مجلة العلم والإيمان، العدد 45، ماي 2010، ص 26.

[40] **جمال جمعة**، مرجع سابق، ص13

[41] أثر الاحتلال الإسرائيلي على حق السيادة الفلسطينية على القدس وفقا لأحكام القانون الدولي، **خلدون بهاء الدين أبو السعود**، رام الله، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية، 2010، ص 58.

[42] معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي، **محسن محمد صالح وفاطمة عيتاني**، مرجع سابق، ص 71

[43] **حسن ابحيص وخالد عايد**، مرجع سابق، ص 29

[44] الاستيطان الصهيوني في القدس(1967-1993)، **محمد رشيد عناب**، مرجع سابق، ص 69.

[45] **سمير جريس** ، مرجع سابق، ص 59.

[46] القدس الحق...والتاريخ...والمستقبل، **محمد صلاح سالم**، مصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2003، ص 93.

[47] The Continuing Exodus-The ongoing Expulsion of Palestinians from Jerusalem **,Tsemel Leah**, , The Palestine Yearbook of International Law, volume IX, 96/97, Kluwer Law International, The Hague,1998, p 41.

[48] الوضع القانوني لمدينة القدس و مواطنيها العرب، **أسامة الحلبي**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997، ص 9.

[49] يعتبر الصهاينة أنّ أرض فلسطين كلّها هي أرض إسرائيل، ولذلك كل ما احتلّوا جزء منها سمّوا ذلك "أراضي محررة".

[50] القانون الأصلي هو قانون البلديات الصادر عن سلطة الانتداب عام 1934 .

[51] الوضع القانوني لمدينة القدس بين الانتداب والتسوية السياسية، **نزار أيوب**، مؤسسة الحق، 2001، ص 74.

[52] تقدر مساحة القدس بحوالي 126 كم^2 منها 72 كم^2 في القدس الشرقية و54 كم^2 في القدس الغربية. معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي، **محسن محمد صالح، وفاطمة عيتاني**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات، 2011، ص18.

[53] **أسامة الحلبي**، مرجع سابق، ص12.

[54] حيث أقرّ عدم سريان قانون أملاك الغائبين لعام 1950 على الأماكن المقدسة، ومنع الادعاء في المحكمة "أنّ مقيما في القدس الشرقية بحدودها الموسعة هو (عدو) أو مواطن من (بلد معاد)، ونقل الأراضي التي كانت مسجلة باسم حارس أملاك العدو الأردني إلى القيّم العام الإسرائيلي، وإعادة تسجيل الشركات العربية كشركات إسرائيلية، وتمكين أصحاب المهن في المدينة من الحصول على رخص إسرائيلية لمزاولة نشاطهم، وإدراج المحامين العرب في نقابة المحامين الإسرائيلية، واستثناء سكان المدينة من شرط الجنسية الإسرائيلية للعمل في المؤسسات الحكومية، وغيرها. انظر: **عارف موسى فارع الوريكات**، مرجع سابق، ص ص 15- 16.

[55] The International Law Of Occupation, **EyalBenvenisti**, , Princeton University Press, Princeton ,2004, p 112.

[56] القدس في الصراع العربي – الصهيوني، **محمد عوض الهزايمة**، عمان، المكتبة الوطنية، الطبعة الثالثة، 2004، ص142.

[57] قانون تطبيق الاتفاق بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا تمّ تعديله في 16 جوان 1996 ليصبح "قانون تطبيق اتفاقية المرحلة الانتقالية بخصوص الضفة الغربية وقطاع غزة"، حيث تمّت الإشارة إلى "إسرائيل"، ولم يخص القدس بالذكر حتى لا يفهم من ذلك من أنّ القدس تختلف عن أيّ مدينة إسرائيلية أخرى من حيث كونها جزء من إسرائيل، وقد شكّل هذا القانون الأساس للأمر بإغلاق مؤسسة "بيت الشرق" الفلسطينية في القدس بتاريخ 8 أكتوبر 2001. أثر الاحتلال الإسرائيلي على حق السيادة الفلسطينية على القدس وفقا لأحكام القانون الدولي **خلدون بهاء الدين أبو السعود**، مرجع سابق، ص 49.

[58] سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية القدس في ضوء أحكام الشرعية الدولية، **منير موسى أبو رحمة**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005، ص 307.

[59] استحقاق الدولة وقضايا الحل النهائي: القدس في قضايا الحل النهائي، **نعيم بارود**، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد العشرون، العدد الثاني، جوان 2012، ص604.

[60] هناك قوانين أخرى سنّتها السلطة الإسرائيلية تؤكّد على ضمّ القدس ووقوعها تحت السيادة الإسرائيلية لم نتطرق إليها في هذا المطلب لأنّها قوانين خاصة بقضايا محددة

وليست عامة كالتي ذكرن، وسوف يصادفنا بعضها في المحاور القادمة من البحث، ومنها: قانون أراضي الدولة المسجلّة تحت أمر رقم 59 لعام 1967، وقانون أملاك الغائبين رقم 58 لعام 1967، وقانون استرجاع اليهود لعقاراتهم في البلدة القديمة لعام 1968، وقانون مراقبة المدارس لعام 1969، وقانون الاستهلاك لعام 1968، وقانون العودة، وقانون السلطة لتطوير القدس لعام 1988 وغيرها.

[61] تهويد القدس، **نجيب الأحمد**، منظمة التحرير الفلسطينية دائرة الإعلام والتوجيه القومي، بدون سنة النشر، ص ص 33- 34.

[62] القدس إيمان وجهاد، **علي الدجاني وعرفات نظام بركات**، بيروت، دون ذكر الناشر، 1971، ص 41.